A E

الأمم المتحدة

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

A/38/176
E/1983/50
16 May 1983
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والثلاثون
البند ١٢ من القائمة الأولية*
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٣
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت**
مناقشة عامة للسياسات الدولية الاقتصادية والاجتماعية بما فيها التطورات الاقليمية والقطاعية

دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	ـ مقدمة	١ ـ ٣	٢
ثانيا	ـ تعبئة الموارد الوطنية	٤ ـ ١٧	٢
ثالثا	ـ التخطيط والتنظيم والترويج	١٨ ـ ٣٤	١٧
رابعا	ـ المؤسسات العامة بوصفها ادوات رئيسية في يد القطاع العام	٣٥ ـ ٥٣	٢٤
خامسا	ـ تعزيز القطاع العام	٥٤ ـ ٥٩	٣٠
سادسا	ـ خبرة البلدان النامية	٦٠ ـ ٦٦	٣٢
سابعا	ـ النتائج	٦٧ ـ ٧٠	٣٤

* A/38/50 .

** E/1983/100 .

83-12241

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

١- هذا هو التقرير الشامل الثاني للأمين العام عن دور القطاع العام في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية مقدم الى الجمعية العامة ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بناء على طلبها . وفي القرار ١٣٧/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ أحاطت الجمعية علما بالتقرير الأول (E/1979/66) ودعت الأمين العام الى تقديم تقرير شامل الى الجمعية في دورتها الثامنة والثلاثين موليا اهتماما خاصا الى بعض الجوانب المحددة وهي : دور القطاع العام في تعبئة الموارد الوطنية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛ ودور المؤسسات العامة بوصفها الأدوات الرئيسية للقطاع العام وطرق زيادة فعاليتها ؛ دور القطاع العام بوصفه أداة لادخال الخطط الانمائية الوطنية وتقرير الأولويات الاجتماعية والاقتصادية ؛ دور القطاع العام من حيث علاقته بقطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى . وكان من المطلوب أيضا التأكيد على سبل تعزيز القطاع العام كأساس لوضع تدابير وطنية ودولية ولسبل تيسير تبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بدور القطاع العام فيما بين البلدان النامية .

٢- في القرار ١٩٧٩/٤٨ المؤرخ في ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٩ ، بعد أن أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما بالتقرير الأول عن دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية (E/1979/66) رجا من الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا آخر الى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨١ . وفي القرار ١٩٨١/٤٥ المؤرخ في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨١ ، أحاط المجلس علما بذلك التقرير المرحلي وأوصى بحالته الى الجمعية العامة مع التقرير الشامل الذي يتعين تقديمه بموجب قرار الجمعية العامة ١٣٧/٣٤ .

٣- ويتناول هذا التقرير بشكل مباشر الجوانب المتعلقة بدور القطاع العام التي حددتها الجمعية العامة في القرار ١٣٧/٣٤ والواردة في الفقرة ١ أعلاه . ويغطي الفرع ثانيا دور القطاع العام في تعبئة الموارد الوطنية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ويغطي الفرع ثالثا ، دور القطاع العام في تخطيط القطاعات الأخرى وتنظيمها وتعزيزها ؛ والفرع رابعا ، دور المؤسسات العامة بوصفها الأدوات الرئيسية للقطاع العام وسبل زيادة فعاليتها ؛ والفرع خامسا ، سبل تعزيز القطاع العام بوصفه وسيلة ممكنة لوضع تدابير وطنية ودولية مناسبة ؛ والفرع سادسا ، تبادل الخبرات والمعلومات فيما بين البلدان النامية عن دور القطاع العام . والنتائج مقدمة في الفرع سابعا .

ثانيا - تعبئة الموارد الوطنية

٤- ان دور القطاع العام في تعبئة الموارد من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية متنوع . فالقطاع العام يعبئ الموارد لاستعماله هو وذلك بكسب الايرادات وبالاقتراض من القطاعات الأخرى . كما يقوم القطاع العام بعمليات الاقراض وهو بذلك يعبئ الموارد . وهو يساعد على توفير الموارد دعما لعملية تراكم رأس المال وذلك عن طريق تشجيع الادخار . ويعبئ القطاع العام اليد العاملة بصورة مباشرة في الأشغال العامة المحلية ويولد حماس الجمهور لبرامجه والتزامه بها .

Digitized by UNOG Library

ألف - الايرادات الحكومية

٥ - يعتبر القطاع العام الموارد أساسا بكسب الايرادات . ففي ٤٥ من البلدان السبعة والأربعين التي يوجد بيانات عنها فاقت نسبة الايرادات الحكومية الاجمالية الى الناتج المحلي الاجمالي نسبة ١٠ في المائة في عام ١٩٧٨ (انظر الجدول ١) . وكانت هذه النسبة ٤ر٠ في المائة في الامارات العربية المتحدة و ٧ في المائة في نيبال . وتراوحت في ١٥ بلدا بين ١٥ في المائة و ١٩ في المائة في حين كانت البلدان الثلاثون الأخرى موزعة بالتساوي بين المدى المتراوح بين ١٠ و ١٤ في المائة والمدى المتراوح بين ٢٠ و ٢٤ في المائة والمدى المتضمن ما يزيد عن ٢٥ في المائة . وتشمل الايرادات الحكومية جميع المتحصل من الضرائب ، والدخل المتأتي من الممتلكات والأجور المستوفاة عن الخدمات . وتفسر عدة عوامل هذا القدر من التشتت في تعبئة الحكومات للموارد . فالبلدان التي يكون فيها الدخل القومي الاجمالي للفرد عاليا تكون عادة في الفئات العليا بالنسبة للجهد الرامي لتعبئة الموارد : برباردوس وبنما وتونس وزامبيا وشيلي وفنزويلا والمغرب . وعلى العكس من ذلك فان أقل البلدان نموا - بنن وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وفولتا العليا ونيبال - تقع في الفئات الدنيا ومع ذلك فاننا نجد ، في تناقض ظاهر ، أن سري لانكا وموريتانيا ، وهما بلدان منخفضا الدخل ، في الفئات العليا بينما نجد اكوادور وباراغواي وغواتيمالا وكولومبيا والمكسيك ، وهي بلدان مرتفعة الدخل بين أكثر الفئات انخفاضا .

Digitized by UNOG Library

جدول ١ — اجمالي الايرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في بلدان مختارة، ١٩٧٨

١٠ — ١٤ في المائة	١٥ — ١٩ في المائة	٢٠ — ٢٤ في المائة	أكثر من ٢٥ في المائة
اكوادور	بابوا غينيا الجديدة	اندونيسيا	بربادوس
باراغواي	بنن (أ)	اوروغواي	بنما
باكستان	بورما	البرازيل	تونس
تايلند	بوروندي (أ)	الجمهورية العربية السورية	زامبيا
رواندا	بيرو	سنغافورة	سري لانكا
السلفادور	جمهورية تنزانيا المتحدة	كينيا	شيلي
غواتيمالا	الجمهورية الدومينيكية	ليبريا (أ)	عمان
الفلبين	جمهورية كوريا	ماليزيا (أ)	فنزويلا
كولومبيا	السنغال (أ)	موريشيوس (أ)	مصر (أ)
نيكاراغوا	سيراليون (أ)	نيجيريا (أ)	المغرب
الهند	فولتا العليا		موريتانيا
هندوراس	فيجي		
	كوستاريكا		
	المكسيك		

المصادر: صندوق النقد الدولي، حولية احصاءات المالية الحكومية، المجلد السادس (واشنطن العاصمة، ١٩٨٢)؛ وحولية احصاءات الحسابات القومية، ١٩٧٩، المجلد الأول (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات E.80.XVII.11).

(أ) البيانات عن عام ١٩٧٧.

Digitized by UNOG Library

٦- ويعتبر انفتاح كل اقتصاد على التجارة الدولية أيضا عاملا يسهم في ارتفاع نسبة الايرادات الى الناتج المحلي الاجمالي . فالقطاع العام في بلد منخفض الدخل ومنفتح على التجارة الدولية مثل سري لانكا أو موريشيوس يمكنه تعبئة الموارد من أجل القطاع العام بسهولة أكبر مما يستطيعه اقتصاد على مستويات مماثلة من الدخل ولكن أقل انفتاحا على التجارة الدولية مثل الهند . فسلع التصدير ، حتى عندما ينتجها عدد كبير من المؤسسات الصغيرة ، يمكن أن تفرض عليها الضرائب بسهولة في معظم البلدان . وبالمثل يمكن ان تفرض الضرائب على الواردات عند نقط الدخول . وقد تكون كفاءة السلطات التشريعية والتنفيذية في سن وتنفيذ قوانين الضرائب بفعالية عاملا ثانيا ذا صلة . وأخيرا فان الاختلافات فيما بين الحكومات في تصورها لدور القطاع العام في الاقتصاد يفسر بعض التباعد في قياس تعبئة الموارد . ومن شأن النزوع الى توفير السلع والخدمات عن طريق المؤسسات الخاصة ان يقف ضد فلسفة تشجع القطاع العام على تعبئة الموارد على نطاق واسع .

باء - الضرائب والايرادات الأخرى

٧- في تعبئة الموارد من أجل القطاع العام ، توجد فروق جوهرية بين البلدان فيما تستخدمه من وسائل . والايراد الضريبي هو أهم الوسائل (انظر الجدول ٢) . ففي ٣٩ من ٥٢ بلدا ، تشكل الضرائب المصدر الرئيسي للايرادات الحكومية . أما الايرادات غير الضريبية فتأتي في معظمها كدخل من الممتلكات ودفع أجور الخدمات ورسوم التراخيص . ويشكل الدخل الناتج من الممتلكات والمحصلات الناتجة من المصادر غير الضريبية الأخرى جزءا راجحا من الايرادات الحكومية في ستة من الـ ٥٢ بلدا . وتشكل الأرباح أو العائدات الناتجة من استغلال موارد النفط معظم الايرادات الحكومية في الامارات العربية المتحدة وايران والبحرين والجمهورية العربية السورية وعمان والكويت . وصناعة النفط هي المصدر الغالب للايرادات في اندونيسيا وفنزويلا . ومع ذلك ونظرا لأن هذه الموارد تأتي بوصفها كايرادات ضريبية وليس كدخل من الممتلكات ، لا تندرج اندونيسيا وفنزويلا في نفس الفئة التي تضم البلدان الستة السابقة . ويسهم الدخل من الممتلكات والايرادات غير الضريبية الأخرى بما يقل عن ١٠ في المائة من اجمالي الايرادات في ٢١ بلدا . وقد يفسر انخفاض هذه النسبة بقلة حالات تملك القطاع العام للممتلكات وبالعائدات الضئيلة التي تدرها الاستثمارات التي يملكها هذا القطاع . ويقع أكبر عدد من البلدان ، ٢٥ بلدا ، بين هذين الحدين . وتشمل هذه البلدان بوتسوانا ، وبورما ، وتوغو ، وتونس ، وترينيداد وتوباغو ، وسنغافورة ، واليمن الديمقراطية حيث تكون نسبة ٢٠ - ٤٠ في المائة من الايراد الحكومي عبارة عن دخل من الممتلكات وايرادات غير ضريبية أخرى . وفي هذه البلدان كان الدخل المرتفع من الممتلكات ، وليست الايرادات غير الضريبية الأخرى ، هو الذي أدرجها في الفئة الأعلى بالمقارنة مع ١٨ بلدا لا تحصل الا على ١٠ - ٢٠ في المائة من ايراداتها من هذين المصدرين .

Digitized by UNOG Library

جدول ٢ ــ الايراد غير الضريبي كنسبة مئوية من اجمالي الايرادات الحكومية في بلدان مختارة، ١٩٨٠

أقل من ١٠ في المائة	١٠ ــ ١٩ في المائة	٢٠ ــ ٣٩ في المائة	أكثر من ٦٠ في المائة
اندونيسيا	الارجنتين	بوتسوانا	الامارات العربية المتحدة
اوروغواي	الاردن (أ)	بورما (أ)	ايران (أ)
باراغواي (أ)	باكستان	ترينيداد وتوباغو (أ)	البحرين (ب)
البرازيل (أ)	بوليفيا (أ)	توغو (ب)	الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة	تايلند	سنغافورة	عمان (أ)
دومينيكا (أ)	جزر البهاما (أ)	اليمن (ب)	الكويت (ب)
رواندا (أ)	الجمهورية الدومينيكية (أ)		
زائير	السودان		
زامبيا	الفلبين		
ساحل العاج	فنزويلا		
سري لانكا	فيجي		
السلفادور (أ)	كينيا		
سوازيلند	المغرب		
سيراليون (ب)	ملاوي		
غانا	نيبال (أ)		
غواتيمالا	النيجر		
فولتا العليا (أ)	هايتي		
كوستاريكا	الهند		
كولومبيا			
ليبريا			
ماليزيا (أ)			

المصدر : صندوق النقد الدولي ، حولية احصاءات المالية الحكومية ، المجلد السادس (واشنطن العاصمة ، ١٩٨٢) .

(أ) البيانات عن عام ١٩٨٢ .

(ب) البيانات عن عام ١٩٨١ .

Digitized by UNOG Library

جيم - الاقتراض الذى يقوم به القطاع العام

٨- لا تشكل الايرادات والمنح الوسيلة الوحيدة لتعبئة الموارد المالية . ففي عام ١٩٧٩ انفقت حكومات معظم البلدان النامية ، التي توجد بيانات عنها ، مبالغ تزيد عما جمعته من ايرادات ومنح (انظر جدول ٣) . وفي ستة بلدان فاق الانفاق والاقراض الحكومي ، ناقصا المبالغ المسددة ، الايرادات والمنح بنسبة ٥٠ في المائة أو أكثر . وفي ١٤ بلدا ، تراوحت الزيادة بين ٢٥ في المائة و ٤٩ في المائة . وفي أكبر مجموعة من البلدان النامية (١٩ بلدا) ، تم تمويل نسبة تصل الى ٢٤ في المائة من النفقات من القروض ؛ وفي ١٥ بلدا كان هناك فائض بعد تغطية اجمالي النفقات والاقراض ناقصا المبالغ المسددة . وغطيت الموارد الزائدة عن الايرادات والمنح من القروض . وعلى العكس من تغطية هذه المصروفات من الايرادات والمنح ، فللاقتراض نتيجتان رئيسيتان . الأولى هي أن العطيات المالية العامة للحكومة تصبح مصدرا يضاف على الطلب الاجمالي وفي معظم الاقتصادات النامية يسبب هذا الطلب ارتفاع الأسعار وزيادة الواردات . والثانية هي أن الدين العام يرتفع مما يحتم زيادة النفقات المطلوبة لدفع الفوائد . وعندما تقترض الأموال من الخارج تزيد أيضا المدفوعات في الخارج . وتوازن ، بصفة مستمرة ، تعبئة الموارد للقطاع العام عن طريق الاقتراض بهذه العناصر الرئيسية الأخرى للطلب الاجمالي .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٣ ـ المصروفات والقروض مطروحا منها النفقات المسددة كنسبة مئوية من مجموع الايرادات والمنح في بلدان مختارة ، ١٩٧٩

أقل من ١٠٠ في المائة	١٠٠—١٢٤ في المائة	١٢٥—١٤٩ في المائة	أكثر من ١٥٠ في المائة
الامارات العربية المتحدة	الارجنتين	بوليفيا	باكستان
باراغواي	اكوادور	تايلند	بنما
البحرين	اندونيسيا	الجمهورية الدومينيكية	جمهورية تنزانيا المتحدة
بوتسوانا	اوروغواي	سري لانكا	غانا
بورما	بابوا غينيا الجديدة	سيراليون	ليبريا
بيرو	البرازيل	غيانا	موريشيوس
جزر البهاما	بربادوس	كوستاريكا	
جمهورية الكاميرون المتحدة	ترينيداد وتوباغو	كينيا	
جيبوتي	دومينيكا	مصر	
سنغافورة	السلفادور	المغرب	
شيلي	السنغال	ملاوي	
عمان	غواتيمالا	نيبال	
فنزويلا	الظهبن	هايتي	
كولومبيا	فولتا العليا	الهند	
الكويت	فيجي		
	ماليزيا		
	المكسيك		
	موريتانيا		
	اليمن		

المصدر: صندوق النقد الدولي ، حولية الاحصاءات المالية للحكومات ، المجلد الخامس ، (واشنطن العاصمة ، ١٩٨١) .

Digitized by UNOG Library

دال - المدخرات الحكومية

٩ - وفي تعبئة الموارد ، يمول القطاع العام أيضا تراكم رأس المال الاجمالي . ويتضمن الجدول ٤ معلومات عن نسبة التراكم الاجمالي الممول من المدخرات الحكومية ، وهي تشكل الفارق بين الايرادات الجارية والمصروفات الجارية للحكومة . فبالاضافة الى المدخرات المحلية في القطاعات الأخرى ، وصافي الموارد المحولة من الخارج على حساب رأس المال في ميزان المدفوعات ، تمول المدخرات الحكومية تراكم رأس المال الاجمالي في الاقتصاد . ويدل ارتفاع مستوى المدخرات الحكومية على ما تبذله الحكومة من جهود لرفع الايرادات وضبط الانفاق . وقد أصبح من الصعب كبح جماح الانفاق الجارى في الاقتصادات التي تتسم بالتزام حكومي مفتوح بتقديم الخدمات . فعندما يصادف الدخل الحكومي حواجز شديدة تحول دون توسعه ، يجب على الحكومات أن تلجأ الى الاقتراض على نطاق واسع .

١٠ - يعتبر القطاع العام مصدرا مهما للموارد اللازمة لتراكم رأس المال في ٧ بلدان من ١٣ بلدا تتوفر بيانات بصددها (انظر الجدول ٤) . بيد أنه في أربعة بلدان يعتمد القطاع العام على مدخرات القطاعات الاخرى لتمويل المصروفات الجارية . أما في البلدين الآخرين ، فقد كانت تعبئة الموارد من جانب القطاع العام من أجل تكوين رأس المال صغيرة الحجم ، وبالرغم من قلة عدد البلدان التي توجد بيانات بصددها ، فهي لا تقع ضمن مجموعة البلدان ذات الدخل المتدني ، ما عدا جمهورية تنزانيا المتحدة . وحيث أن البيانات مجمعة من مصدرين منفصلين تماما ، فقد تكون هناك تناقضات . وبالرغم من ذلك ، يشير الجدول ٤ الى تنوع الجهود التي يضطلع بها القطاع العام لتمويل تكوين رأس المال ومدى هذه الجهود . وان القطاع الخاص يعبئ أكبر نسبة من الموارد من أجل تكوين رأس المال . أما اسهام القطاع العام فيتراوح بين ضخم وسلبي .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٤ - مصادر تراكم رأس المال الاجمالي في بلدان مختارة، ١٩٧٨
(بالنسبة المئوية)

البلد	مصادر حكومية	مصادر خاصة	مصادر خارجية
الامارات العربية المتحدة	٢١	٧٨	١
بابوا غينيا الجديدة	-٢٢	١١٥	٧
باراغواي	٢٥	٧٥	-
البرازيل	٨	٧٨	١٤
بنما	-٤	١٠٤	-
تونس	٢٩	٣٧	٣٤
جمهورية تنزانيا المتحدة	٤	٦٢	٣٤
الجمهورية الدومينيكية	٢٢	٤٦	٣٢
جمهورية كوريا	١٣	٨٧	-
الظبين	١٠	٩٠	-
فنزويلا	٣١	٦٩	-
كوستاريكا	-٦	١٠٦	-
نيكاراغوا	-١٨	١٢٢	-٤

المصادر: حولية احصاءات الحسابات الوطنية ١٩٧٩ ، المجلد الأول ، منشورات الأمم المتحدة (رقم المبيع E.80.XVII.11) وصندوق النقد الدولي ، حولية الاحصاءات المالية للحكومات المجلد السادس ، (واشنطن العاصمة ، ١٩٨٢) .

ملاحظة : يتألف تمويل الحكومة للتراكم الاجمالي من فائض الحساب الجاري ، حسبما هو مبين في الجدول الموجز بالنسبة لكل بلد والوارد في حولية الاحصاءات المالية للحكومات ، المجلد السادس. وترد الموارد الخارجية حسبما هي مقدمة في الجدول ٣ بالنسبة لكل بلد في حولية احصاءات الحسابات الوطنية ، ١٩٧٩ . أما اسهام القطاع الخاص فهو المتبقي .

Digitized by UNOG Library

هاء - الاقتراض من الجهاز المصرفي

١١ - أحد الآثار المترتبة على الاقتراض بدلا من فرض ضرائب واستخدام وسائل أخرى هو أن الحكومة قد تصبح المدين الوحيد الاكبر في الجهاز المصرفي . ويبين الجدول ٥ أن هذا هو الحال بالفعل في كثير من البلدان . وهكذا ، نجد في ١٠ بلدان من بين ٧٢ بلدا ناميا في عام ١٩٨٠ ، تتوفر بيانات بصددها ، ان أكثر من نصف الأصول في الجهاز المصرفي يتألف من مطالبات من الحكومات . وفي ١١ بلدا وصلت النسبة الى الثلث أو أكثر . وان أحد الآثار المترتبة على هذه الحالة هو اخراج القطاع الخاص من سوق الائتمان . بيد أن ذلك قد لا يحدث حيث لا يوجد أى قطاع خاص يلتمس الحصول على قروض . وقد يكون أكثر الآثار شيوعا هو اقناع الحكومة بابقاء سعر الفائدة منخفضا بغية خفض الفائدة على الدين العام . ويمكن كذلك الاحتفاظ بانخفاض أسعار الفائدة لابقاء تكلفة رأس المال منخفضة ، الأمر الذى يؤدى الى تشجيع الاستثمار ، وفتح اعتمادات بكلفة منخفضة لصغار المزارعين أو الحرفيين أو لمنع تكلفة السلف الريفية المقدمة من الأفراد المقرضين من أن تصبح باهظة .

١٢ - بيد أن انخفاض أسعار الفائدة قد لا يقدم للمقترضين أو المدخرين أى معدل مردود حقيقي ، وبالتالي يمكن أن تتعرض للخطر الجهود المبذولة لتعبئة الموارد . وهذا الأمر يمكن أن يكون خطيرا حين لا تساهم الحكومة نفسها مساهمة تذكر عن طريق المدخرات العامة ، حسبما يظهر في الجدول ٤ وتصبح المشكلة حادة عندما يؤدى استمرار معدلات التضخم العالية الى مزيد من الانخفاض في المعدل الحقيقي للفائدة . ففي البلدان المبينة في الجدول ٦ ، كلها تقريبا ، نجد أن معدلات الزيادة في أسعار السلع الاستهلاكية تجاوزت في ١٩٨٠ أسعار الفائدة في المصرف المركزى أو أسعار فائدة سندات الخزينة . وبالرغم من أن الفائدة التي تدفع للمودعين قد تكون أعلى ، فليس من المحتمل أن يحول هذا الفرق دون ملاحظة أن معدلات الفائدة الحقيقية (التي يحصل عليها بعد خصم المعدلات النقدية حسب معدل الزيادة في مستوى الاسعار) لم تكن مرتفعة لدرجة تشجع المدخرات . فهذه المعدلات المنخفضة في المردود للمدخرين والمقترضين لا تشجع على تعبئة الموارد للاستثمار . وعلاوة على ذلك ، فان معدلات الفائدة الحقيقية المنخفضة تعمل على نقص سعر رأس المال وتؤدى الى حدوث انحرافات في تخصيص الموارد .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٥ - المطالبات من الحكومات كنسبة مئوية من أصول الجهاز المصرفي في بلدان مختارة ، ١٩٨٠

صفر - ٩ في المائة	١٠-٢٩ في المائة	٣٠-٤٩ في المائة	ما يربو على ٥٠ في المائة
اكوادور	الارجنتين	اثيوبيا	بوليفيا
الامارات العربية المتحدة	الاردن	باكستان	جامايكا
اندونيسيا	افغانستان	بنغلاديش	زامبيا
باراغواي	اوروغواي	زائير	السودان
البحرين	بابوا غينيا الجديدة	سري لانكا	سيراليون
البرازيل	بربادوس	ليبريا	الصومال
بنن	بوروندي	مصر	غانا
بوتسوانا	بيرو	المكسيك	غيانا
ترينيداد وتوباغو	تايلند	ملاوي	موريشيوس
جمهورية الكاميرون المتحدة	تونس	نيبال	اليمن الديمقراطية
رواندا	الجزائر	الهند	
سنغافورة	جزر البهاما		
سوازيلند	جمهورية افريقيا الوسطى		
سورينام	الجمهورية الدومينيكية		
سيشيل	السلفادور		
عمان	شيلي		
فنزويلا	غامبيا		
قطر	غواتيمالا		
كولومبيا	الفلبين		
الكويت	فيجي		
المملكة العربية السعودية	كوستاريكا		
	الكونغو		
	كينيا		

(يتبع)

٠٠/٠٠

Digitized by UNOG Library

الجدول ٥ (تابع)

صفر - ٩ في المائة	١٠-٢٩ في المائة	٣٠-٤٩ في المائة	ما يربو على ٥٠ في المائة
	مالي		
	ماليزيا		
	موريتانيا		
	نيجيريا		
	نيكاراغوا		
	هندوراس		
	اليمن		

المصدر: صندوق النقد الدولي ، حولية الاحصاءات المالية الدولية ، ١٩٨١ (واشنطن العاصمة ، ١٩٨٢) .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٦ - الزيادة في الأسعار الاستهلاكية وفي أسعار الفائدة بالبنك المركزي في بلدان مختارة، ١٩٨٠

البلد	الزيادة في الأسعار الاستهلاكية (نسبة مئوية)	سعر الفائدة	البلد	الزيادة في الاسعار الاستهلاكية (نسبة مئوية)	سعر الفائدة
الاردن	١١ر٠	٥-٦	السنغال	٨ر٨	٨-٥ر١٠
اكوادور	١٣ر١	٨	غانا	٥٠ر١	٨-٥ر١٣
ايران (جمهورية - اسلامية)	٢٠ر٧	٨-٩	غواتيمالا	١٦ر٧	٥-٥ر٨
باكستان	١١ر٧	٩-١٠	غيانا	١٤ر١	٩-٥ر١٢
البرازيل	٨٢ر٨	١٨-٣٣ (أ)	فنزويلا	٢١ر٦	٧-١٣
بربادوس	١٨ر٣	٥-٨ (أ)	فولتا العليا	١٢ر٣	٨-٥ر١٠
بنغلاديش	١٣ر٢	٨	كوستاريكا	١٨ر١	٧-٨
بوتسوانا	١٣ر٩	٥-٧ (أ)	كولومبيا	٢٦ر٥	٢٠-٣٠
بيرو	٥٩ر٢	٩-٥ر٢٩	مدغشقر	١٨ر٣	٥-٥
تايلند	١٩ر٧	١١-٥ر١٣	مصر	٢٠ر٦	٥-١١
ترينيداد وتوباغو	١٧ر٥	٦	المكسيك	٢٦ر٤	٤ر٥
تونس	١٠ر٠	٥ر٥-٧ر٥	ملاوي	١٨ر٤	٦-١٠
جامايكا	٢٦ر٨	٨-١١	موريتانيا	٩ر٩	٥ر٠
الجمهورية العربية السورية	١٩ر٠	٥	موريشيوس	٤٢ر٧	٦-٥ر١٠
رواندا	٧ر٢	٤ر٥	النيجر	١٠ر٣	٥ر١٠
ساحل العاج	١٤ر٦	٨-٥ر١٠	الهند	١١ر٥	٩
سري لانكا	٢٦ر٢	٥ر٦-١٣ر٠			

المصدر: صندوق النقد الدولي، حولية الاحصاءات المالية الدولية (واشنطن العاصمة، ١٩٨٢).

(أ) سعر سند الخزانة.

Digitized by UNOG Library

واو - أسواق المال ورأس المال

١٣ - يمكن لسوق الائتمان ورأس المال أن تكون ، في البلدان ذات الاقتصاد السوقي ، آلية رئيسية لتعبئة الموارد . وقد حاولت حكومات كثيرة انشاء مؤسسات وصكوك مالية لتشجيع المدخرات . ومن الضروري ، بالنسبة لشبكة من المؤسسات ، وجود مصرف مركزي لتوسيع الأسواق المالية . ومن ثم ، فقد انشأت معظم البلدان النامية مصارف مركزية . وتؤدي هذه المصارف المركزية ، بصفة عامة ، مهاما تساهم في نمو الأسواق المالية ، بالاضافة الى المهام العادية للمصارف المركزية في البلدان النامية ذات الأسواق الناضجة الخاصة بالمال ورأس المال . وتساهم المصارف المركزية ، في بلدان نامية كثيرة ، في رأس مال المؤسسات المالية وتعيين مكاتب أولئك الذين يتصدرون عملية التنمية في أسواق الائتمان . وهي توفر الخبرة والمعرفة في المراحل الأولية وتدرب الموظفين في مجال الأعمال المصرفية .

١٤ - وقد سعت حكومات كثيرة أيضا لانشاء مؤسسات مالية لخدمة قطاعات مختارة من الاقتصاد . وعلى سبيل المثال ، حاولت المصارف المملوكة للحكومات ، في الكثير من بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي (اندونيسيا وباكستان وبورما وسري لانكا وماليزيا والهند) تقديم ايصال التسهيلات المصرفية الى المناطق الريفية والى الأشخاص الذين كان وصولهم الى التسهيلات المصرفية ضيق الحدود . وقد قامت المصارف في المناطق الريفية ، بالاشتراك مع المشاريع التعاونية ، بتعبئة مدخرات أغلبها مقدم من صغار المنتجين الذين لم يتح لهم من قبل التعامل مع الأسواق المالية السليمة التنظيم . وقد يكون من الأهم أن الائتمانات المقدمة على هذا النحو كانت بعيدة الأثر في تعبئة الموارد التكميلية بالنسبة لصغار المنتجين لرفع انتاجهم ومستوى معيشتهم .

١٥ - وفي المناطق الحضرية والصناعية ، تم توفير مرافق مماثلة عن طريق انشاء مؤسسات مالية انمائية مع مساهمة القطاع العام بجزء من رأس المال . ورغم أن هذه المؤسسات ليست أساسا من وسائل تعبئة الموارد المالية ، فقد ساهمت فيها عن طريق تقديم مساهمات رأسمالية صغيرة نسبيا وخبرة قيّمة في الادارة الى المشاريع في مراحلها المبكرة . وثمة وسيلة أخرى لتعبئة الموارد المالية ، تمثلت في انشاء وتوسيع مؤسسات التأمين على الحياة . وقد قامت مؤسسات التأمين ، ولاسيما تلك التي يملكها أو يديرها القطاع العام ، ببيع بوليصات التأمين على الحياة بأقساط مسعرة من أجل ذوي الدخل المنخفض . وانشئت في العديد من البلدان النامية وحدات استئمان أو ما يماثلها من المؤسسات لتعبئة المدخرات الصغيرة ، وأغلبها في المدن . وقد تمت كذلك تعبئة مدخرات أولئك الذين يعملون بصفة منتظمة عن طريق الاسهام في صناديق ادخار الموظفين .

١٦ - وعمدت بلدان نامية كثيرة الى انشاء ، أو تعزيز ، أسواق الأوراق المالية لتشجيع سوق الأصول المالية . وقد جرى تشغيل هذه الأسواق لمدة عقدين أو أكثر ، في تونس وساحل العاج والمغرب ونيجيريا في منطقة اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وفي تايلند والفلبين وماليزيا والهند في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، وفي الارجنتين والبرازيل وشيلي والمكسيك في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . وتشكل السندات الحكومية الجزء الأكبر من الصكوك المالية المتبادلة . وغالبا ما تتمكن المشاريع ، عن طريق ما تحصل عليه من هوامش ربح عالية ،

Digitized by UNOG Library

من تمويل برامج التوسع من الفائض لديها . ورغم ذلك ، فمع نمو المشاريع واكتسابها المزيد من القوة التنافسية ، في كل من أسواق المنتجات وأسواق المال ، تتزايد فائدة أسواق الأوراق المالية في أغراض كل من التعبئة والتوزيع . وتتيح هذه الأسواق أيضا تحريك المدخرات من أيدي متوسطي الدخل الى الاستثمار في المشاريع الاقتصادية .

زاي - برامج الأشغال العامة

١٧ - يلعب القطاع العام دورا في تعبئة الموارد من خلال تشغيل اليد العاملة ، التي لولاه لكانت عاطلة ، في برامج الأشغال العامة . وقد نفذت مشاريع ناجحة من هذا النوع في بنغلاديش وكينيا والهند . وفي معظم البلدان ذات الاقتصادات النامية ، حيث اليد العاملة معظمها زراعية ، توفر البطالة الموسمية فرصا للعمل في برامج الأشغال العامة في المناطق الريفية بأجور أقل من تلك التي كانت ستقدمها الحكومة . وقد تمتد فترات البطالة الموسمية هذه ، بسبب كوارث شل الجفاف أو الفيضان ، تجعل الزراعة غير ممكنة . ويتدخل القطاع العام ، في هذه الظروف ، من أجل توفير قوة شرائية للأسر الريفية وكذلك لتعبئة اليد العاملة في مجال بناء الطرق ومرافق الري وسائر الهياكل الأساسية التي ترفع الانتاجية . وحيث أن معظم أعمال التشييد لا تتطلب دراسات هندسية معقدة ، فانه لا يقع استنزاف لليد العاملة الماهرة الأندر والأعلى كلفة . وحيث أن القطاع العام قد يتكبد ، في أي حالة ، الكثير من النفقات لدعم القوة الشرائية للمحتاجين ، فان كلفة الفرصة البديلة للأصول الرأسمالية المنشأة في اطار هذه الخطط بالنسبة للحكومة يمكن أن تكون منخفضة . وينبغي ، مع ذلك ، ابقاء المشاريع صغيرة ، من أجل تقليل استنزاف موظفي الادارة والتنظيم والحد من تكلفة النقل والاسكان بالنسبة لليد العاملة . ومن شأن هذا أن يقصر جدوى هذه الوسيلة من وسائل تعبئة الموارد على المشاريع الصغيرة ذات الأهمية المحلية .

Digitized by UNOG Library

ثالثا - التخطيط والتنظيم والترويج

١٨ - يضطلع القطاع العام بدور متنوع بالنسبة الى القطاعات الأخرى من قطاعات النشاط الاقتصادى سواء كان ذلك بين البلدان أو بين الفترات الزمنية في البلد الواحد . وتتباين هوية هذه القطاعات الأخرى حسب أهداف القطاع العام وسياساته . فعند صياغة أهداف الاقتصاد الكلي فيما يتعلق بالتخطيط وبالسياسة المالية والنقدية ، على سبيل المثال ، يصبح القطاع الخاص هو القطاع الآخر . وتقع داخل نطاق القطاع الخاص الفئات الأخرى التي تصبح أهدافا لسياسة القطاع العام . وقد تقع في احدى هذه الفئات المؤسسات والأنشطة التي تمتلكها وتقوم بتشغيلها الشركات المتعددة الجنسية أو الأجانب . أما المؤسسات المسجلة والمملوكة محليا ، والتي تكون أكبر حجما بالنسبة للمؤسسات الأخرى في الاقتصاد ، فقد تشكل فئة أخرى . وقد تصبح هذه المؤسسات هدف السياسات الرامية الى تقليل مستويات الاحتكار والقيود فيما يتعلق بالانتاج والتجارة . كذلك فان المؤسسات التي تقوم بالانتاج على نطاق صغير في صناعات مختارة فقد تدرج لمعاملة تفاضلية من جانب القطاع العام . وتؤلف الأنشطة التي تنفذها المؤسسات التعاونية قطاعا آخر قد يجعله القطاع العام هدفا لسياساته . ويمكن ، على نحو مماثل ، تعيين قطاعات كثيرة يمكن أن يرتبط بها القطاع العام بأشكال شتى . وتجرى في هذا الفرع مناقشة بعض هذه الروابط .

ألف - تخطيط أولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية

١٩ - لا يكاد يوجد بلد نام لا يبذل فيه القطاع العام محاولات جادة لتوجيه وتنسيق أداء الاقتصاد لتحقيق أهداف انمائية ولتحديد الأولويات الاجتماعية والاقتصادية . وليس هناك توافق في الآراء فيما يتعلق بطبيعة هذه الأهداف ومدى استصوابها وسبل تحقيقها ؛ وهي تتباين وفقا للأوضاع الأولية للاقتصادات ، والتزام الحكومات بأهداف معينة ، وقدرة الحكومة على رسم السياسات وتنفيذها . وهذه المحاولات لرسم السياسات وتقديرها ، من جهة ، وتنفيذ السياسات وتقييمها ، من جهة أخرى ، ظهرت في أحيان كثيرة بوصفها خططا رسمية على درجات متباينة من التعقيد التقني .

٢٠ - وتحدد الخطط بوجه عام الأولويات بين مستويات الاستهلاك الجارى والاستهلاك في المستقبل عن طريق تحويل نسب متباينة من الناتج المالي الى الاستثمار . وفي بلدان كثيرة تكون الخطط أيضا بمثابة أدوات لتقرير الأولويات فيما يتعلق بتخصيص الموارد فيما بين المناطق المتباينة لكل بلد . وقد تعطى أولوية عالية للمناطق الشديدة التخلف ، مثل شمال شرقي البرازيل ، ومنطقة ميندانو في الفلبين ، وجنوبي السودان . وقد تولى خطة ما أولوية عالية الى رفع مستويات الدخل بين فئات مختارة . ومن الأمثلة على ذلك تحويل الموارد الى المشاريع الرامية الى النهوض بصغار المزارعين في الهند ، والتدابير الرامية الى رفع مستويات المعيشة بين البوميبوترا (السكان الأصليين) في السياسة الاقتصادية الجديدة لماليزيا . كما يحدد القطاع العام الأولويات عند تخصيص الموارد في قطاعات الزراعة والصناعة والتشييد وغيرها من القطاعات . وفي داخل كل قطاع هناك قرارات أخرى

Digitized by UNOG Library

فيما يتعلق بالأنشطة ذات الأولوية العليا . ففي الزراعة قد تعطى أولوية عالية للصادرات في احدى الحالات ، وللمحاصيل الغذائية في حالة أخرى ، وللمحاصيل التي تستخدم كمواد خام في الصناعة في حالة ثالثة . وفي الصناعة ، يقوم القطاع العام في كثير من البلدان النامية الكبيرة بتقرير الأولويات فيما يتعلق بانتاج السلع اللازمة للاستهلاك الجارى بالنسبة للصناعة الخفيفة ، وفيما يتعلق بالاستثمار والسلع الوسيطة بالنسبة للصناعة الثقيلة . ويقدر القطاع العام ، الى حد يفوق في الحالات السابقة ، الأولويات فيما يتعلق بتخصيص الموارد للخدمات الاجتماعية : كالتعليم ، والصحة ، والاسكان ، والرعاية الاجتماعية . وفي مجال التعليم هناك قرارات أخرى يتعين اتخاذها فيما يتعلق بالأولويات بين مستويات التعليم المختلفة (المرحلة الابتدائية ، والمرحلة الثانوية ، والمرحلة الثالثة) ، وأنواعه (عام ، ومهني ، وتقني) . وبالمثل ففي مجال الصحة يجرى تحديد الأولويات بين الخدمات الصحية الوقائية والخدمات الصحية العلاجية والمواقع التي يتعين خدمتها (ريفية وحضرية) .

باء - القيود على التخطيط

٢١ - عند اعداد الخطط وتقرير الأولويات هناك عدة عوامل تحصر دور القطاع العام وتقيده . وأول هذه العوامل هو حجم الموارد المادية الموجودة تحت تصرف القطاع العام . وبالنسبة للاقتصادات التي يمر فيها جزء كبير من الموارد من خلال القطاع العام (مقاسا بمعدل الانفاق الحكومي بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي) ، يكون للقطاع العام دور اكبر في التقرير العام للأولويات . وكما يظهر في الجدول ٧ فان المعدل يقع ما بين ١٠ و ٢٠ في المائة في نصف البلدان تقريبا . وفي ١٠ بلدان تعدى المعدل نسبة ٣٠ في المائة ؛ وكان المعدل عاليا بصورة غير عادية بالنسبة لبعض البلدان : عمان (٥٥ في المائة) ، وسرى لانكا (٤١ في المائة) ، والمغرب وموريتانيا (٣٦ في المائة) ، وتونس (٣٥ في المائة) . وللقطاع العام في البلدان العشرة الأخيرة تأثير في تقرير الأولويات الاجتماعية والاقتصادية أكبر مما له في المجموعة الأولى المكونة من ١٨ بلدا نظرا لما تحظى به بلدان تلك المجموعة من سيطرة أكبر على تصريف الموارد .

٢٢ - بيد أنه سيكون من الخطأ الافتراض بأن مجرد القدرة على تعبئة الموارد وتخصيصها هي أداة التأثير الوحيدة ، أو حتى الأداة الأقوى ، المتاحة للقطاع العام في تحديد الأولويات بين الموارد . فالقطاع العام يستخدم أدوات كثيرة للتأثير على الأولويات فيما يتعلق بتخصيص الموارد في القطاع الخاص . وتعد الضرائب والاعانات اثنتين من أقوى الأدوات ، وهما تستخدمان في أحيان كثيرة لتغيير معدلات العائد بالنسبة للمنتج حتى توجد حوافز للتحول الى زراعة محصول مربح بدلا من زراعة محصول آخر قد لا يكون مربحا .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٧ ــ اجمالي نفقات الحكومات المركزية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي في بلدان مختارة ، ١٩٧٨

من ١٠ الى ١٩ في المائة	من ٢٠ الى ٢٩ في المائة	أكثر من ٣٠ في المائة
اكوادور	اندونيسيا	بابوا غينيا الجديدة
الامارات العربية المتحدة	اوروغواى	بربادوس
باراغواى	البرازيل	بنما
باكستان	جمهورية تنزانيا المتحدة	تونس
بورما	سنغافورة	الجمهورية العربية السورية
بيرو	فنزويلا	زامبيا
تايلند	فيجي	سرى لانكا
الجمهورية الدومينيكية	كوستاريكا	عمان
جمهورية كوريا	كينيا	المغرب
السلفادور	هند وراس	موريتانيا
غواتيمالا		
الفلبين		
فولتا العليا		
كولومبيا		
المكسيك		
نيكاراغوا		
هايتي		
الهند		

المصادر : حولية احصاءات الحسابات القومية ، ١٩٧٩ ، المجلد الأول (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.80.XVII.11) ؛ وصندوق النقد الدولي ، حولية الاحصاءات المالية الحكومية ، المجلد السادس (واشنطن العاصمة ، ١٩٨٢) .

ملحوظة : تشير البيانات الى نفقات الحكومات المركزية فقط . وقد تكون النسبة الحقيقية أكبر مما يبدو هنا اذا كانت هناك وحدات أخرى هامة في الحكومة .

Digitized by UNOG Library

وبالمثل فان الحماية من المنافسة الدولية والتي توفرها الحكومات حولت الأولويات الى انتاج السلع الأساسية التي كانت تستورد حتى آنذاك ، وساعد تقديم الاعانات الى منتجي الصادرات في تحويل الموارد على نحو مماثل . وتعد الضرائب والاعانات ، وبالذات الاعانات ، وسيلة فعّالة لنقل الدخول فيما بين فئات الناس ذوي الدخول المتباينة المستويات . وهناك أداة أخرى أقل انتشارا ولكنها تستخدم على نطاق واسع فيما يتعلق بتحديد الأولويات وهي توزيع الائتمان بين قطاعات النشاط الاقتصادي . فبمساعدة البنوك المركزية والمؤسسات المالية الأخرى ، حيثما تكون تابعة للقطاع العام ، يمكن للحكومات أن تحول الموارد في الاقتصاد من قطاع لآخر ومن منطقة لأخرى .

٢٣ - ومما يحد من كفاءة القطاع العام ذاتها فيما يتعلق بتحديد الأولويات عن طريق هذه الأدوات كفاءة الجهاز الحكومي . وعلى ذلك فان العوامل المؤسسية ، وكذلك حوافز موظفي القطاع العام ومهاراتهم وكفاءتهم ، هي من العوامل الهامة التي تحدد قدرة القطاع العام على تنفيذ الأولويات المقررة . وتشتمل العوامل المؤسسية على هيكل الادارة العامة ومستوى اللامركزية . وتعاني أقل البلدان نموا بالمقارنة مع البلدان الأخرى ، لأنه لا يوجد لديها ، بوجه عام ، ما لدى تلك البلدان من موظفي القطاع العام المدربين والماهرين .

جيم - العوامل الخارجية

٢٤ - وبالاضافة الى هذه العوامل ، التي هي الى حد كبير عوامل داخلية بالنسبة لاقتصادات البلدان النامية ، هناك عوامل اقتصادية قللت بشكل حاد من قدرة القطاع العام على تحديد الأولويات المستصوبة . ويشكل الطلب على سلع التصدير ، وأسعارها ، وطاقة الاستيراد ، ثلاثة عوامل قد لا تكون للقطاع العام سيطرة تذكر عليها ولكنها تؤثر تأثيرا كبيرا على قدرة القطاع العام على تحديد الأولويات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفي الاقتصادات التي تشكل فيها الصادرات عنصرا جوهريا فيما يتعلق بالطلب النهائي ، فان التقلبات الواسعة أو التدهور العام في الطلب قد أعاقت بصورة خطيرة قدرة القطاع العام على تحديد الأولويات . وحيثما تسهم متحصلات رسوم التصدير اسهاما كبيرا في دخل الحكومات ، فان التغييرات السريعة وغير المواتية في أسعار الصادرات جعلت اعداد الميزانيات والسياسات المالية أمرا بالغ الحساسية بالنسبة لهذه التقلبات . وحيثما تكون الواردات ذات أهمية كمصدر من مصادر العرض لاشباع طلبات المستهلكين على جبهة عريضة ، وكمصدر للسلع الوسيطة والسلع الانتاجية الهامة للابقاء على مستويات الانتاج والاستثمار ، وقع القطاع العام مرة أخرى تحت رحمة القوى الخارجية فيما يتعلق بتحديد أولويات التنمية .

Digitized by UNOG Library

دال - أقل البلدان نموا

٢٥ - في أقل البلدان نموا كان الدور الذى تضطلع به الدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية دورا بالغ الأهمية (١) . فالقطاع الخاص يفتقر الى الهياكل والمؤسسات والقوى العاملة الضرورية . وقد لا يكون بمقدور مؤسسات القطاع الخاص أن تعبئ الموارد وتنظم الأنشطة الانتاجية وتدخل التكنولوجيا . وفي معظم الحالات توفر الحكومة من مجموعات المؤسسات ما هو أكثرها تطورا وأحسنها تنظيما لتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية . بيد أن القطاع العام ذاته يعاني من أوجه ضعف في هيكل مؤسساته وطبيعتها وفي توافر الموظفين . وتعد تعبئة الموارد أمرا أكثر صعوبة عما عليه الحال في البلدان النامية الأخرى نظرا لانخفاض مستوى الدخول ، وعدم وجود شرائح الدخول العالية التي يمكن فرض الضرائب عليها بسهولة ، وضعف تطور الأسواق المالية . وتؤكد أوجه الضعف هذه الحاجة الى تحسين الجهاز الحكومي في أقل البلدان نموا .

هاء - أشكال التدخل الأخرى

٢٦ - ان دور القطاع العام بالنسبة لقطاعات النشاط الاقتصادى الأخرى يمكن رؤيته من عدة مناظير . فمن منظور العلاقات ما بين الصناعات يعد القطاع العام في بعض البلدان النامية مصدرا للمدخلات الهامة . فحيثما يتم انتاج الفحم والكهرباء والصلب والأسمنت بصورة رئيسية في القطاع العام يكون اعتماد القطاعات الأخرى على الصناعة التحويلية واعتماد نشاط التشييد على أداء القطاع العام اعتمادا كبيرا . وبالمثل ، فحيثما يقوم القطاع العام بانتاج الأسمدة والمواد الكيميائية اللازمة للزراعة ، يعتمد القطاع الخاص اعتمادا كبيرا على القطاع العام للحصول على امداداته . ويظهر مصدر آخر من مصادر الاعتماد حيثما تكون تجارة الواردات ، وبالتالي الامدادات من الخارج ، في يد المنظمات التجارية التابعة للدولة . أما العامل الحاسم ، والذى قد يكون في أحوال كثيرة النقل بالسكة الحديدية لمسافات طويلة ، فهو مملوك عادة للقطاع العام . وملكية القطاع العام لامدادات المدخلات الهامة وسيطرته عليها تمنحانه قدرا كبيرا من السلطة فيما يتعلق باتجاه وحجم النشاط في القطاعات الأخرى . ومن الأدوات التي هي على نفس القدر من القوة فيما يتعلق بالتحكم في القطاعات الأخرى ما يتمتع به القطاع العام من سلطة فيما يتعلق بتخصيص الاعتمادات وتوجيهها . وبعض هذه السلطة مستمد من مهام البنك المركزى بوصفه مركز الأموال الاحتياطية وبوصفه منظم النظام المصرفي . وبالاضافة الى ذلك ، ففي الاقتصادات التي تكون فيها البنوك والمؤسسات المالية مملوكة للقطاع العام ، كما هي الحال في باكستان والمكسيك والهند ، تكون السلطة المتاحة للقطاع العام للتأثير على القطاعات الأخرى أضعاف ما تكون عليه حيث لا تكون هذه المؤسسات مملوكة للقطاع العام .

Digitized by UNOG Library

واو ـ الأسعار المحددة

٢٧ ـ بغض النظر عن هذه العلاقات التي تنشأ عن ملكية ومراقبة المدخلات الى أنشطة في القطاعات الأخرى ، يقوم القطاع العام في كثير من البلدان النامية بتحديد أسعار كل من المدخلات والمخرجات المتعلقين لسلع أساسية مختارة . والسيطرة على الأجور عن طريق إعمال التشريعات المتعلقة بالحد الأدنى للأجور بالاضافة الى السيطرة على أسعار الفائدة لها عواقب تعم كل الاقتصاد تقريبا . وان الاحتياجات الزراعية ، مثل الأسمدة ومبيدات الآفات والبذور ، كثيرا ما تكون مدعومة ماليا من أجل زيادة انتاجية الأرض . وان وضع حد أدنى للأسعار من أجل ضمان عائد مرض هو سمة عامة في السياسات الانمائية الزراعية في كثير من البلدان النامية . وبالمثل ، فان الحد الأقصى للأسعار فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية الهامة يطبق من أجل تخفيف الزيادة في تكاليف المعيشة . وهذا الدعم المالي فيما يتعلق بأسعار الانتاج والاستهلاك يغير من ربحية الأنشطة المضطلع بها في المناطق المتأثرة تغييرا كبيرا عما كان يمكن أن تكون عليه لولا تدخل القطاع العام . وفي بعض الحالات ، أدى تعقيد وانتشار الأسعار المحددة الى التقليل كثيرا من فعالية الأسعار بوصفها علامات للسوق من أجل تخصيص الموارد .

زاى ـ التنظيم

٢٨ ـ ينظم القطاع العام في معظم البلدان النامية المؤسسات في القطاعات الأخرى لأسباب متنوعة . فالقطاع العام ، في معظم الحالات ، يحدد الشروط التي تنشأ في اطارها المصارف وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية ويصيغ القواعد لتشغيلها . وهذه القواعد تتناول في كثير من الأحيان الحد الأدنى من رأس المال اللازم ، ونوع التبعيات التي يمكنهم تحملها ، والتوجيهات العامة فيما يتصل بالموجودات التي تستطيع الاحتفاظ بها وطبيعة الحاسبات التي ستحتفظ بها وتقدمها الى الجمهور . وتقوم بتنفيذ هذه الأنظمة ومؤسسات القطاع العام مثل المصرف المركزي ، والوكالات المسؤولة عن الاشراف على شركات التأمين والشركات المالية ، والهيئات الحكومية المماثلة . وان الحد الأدنى من أهداف القطاع العام في هذه الحالات هو حماية الجمهور من الاحتيال وسوء الادارة . وفي كثير من الأحيان ، توسع لتشمل أهدافا أخرى . فالائتمان يمكن الحد منه أو توسيعه ليشمل فئات معينة من الأنشطة إما لتشجيعها أو لكبحها . كما يمكن توجيه أموال وكالات التأمين الى استخدامات معينة ، مثل شراء الأوراق المالية الحكومية وسندات الخزانة . وان مدى توفر التمويل الاستهلاكي وشروطه يمكن تنظيمهما بهدف تنظيم الطلب في القطاعات بمجموعها أو في قطاعات محددة .

٢٩ ـ وهناك هدف آخر للتنظيم وهو ضمان السلامة وحد أدنى معين من مستويات الراحة في مكان العمل . وان كثيرا من " التشريعات المتعلقة بالمصانع " وعمليات التفتيش ترمي الى بلوغ هذه الأهداف . وهذه الأنظمة هامة بصفة خاصة بالنسبة للعمل في المناجم والأعمال الخطرة المشابهة .

Digitized by UNOG Library

٣٠ - وفي الآونة الأخيرة ، عمل القطاع العام على تنظيم أنشطة القطاعات الأخرى ، ولا سيما مشاريع الصناعات الواسعة النطاق ، لتخفيف آثرها على البيئة . فالصناعات التحويلية الواسعة النطاق تضيف فضلات سامة الى البيئة ، وهذا يهدد كلا من النبات والحياة الحيوانية . ويمكن أن يأتي الضرر كذلك على شكل تآكل التربة ، والملوحة ، والتصحر ، ومعظمها يحدث في افريقيا . وأن الأنظمة التي يضعها القطاع العام لمنع تدهور البيئة ، أو لتخفيض الخطر الذى ينشأ أثناء الاضطلاع بالأنشطة الانتاجية ، سيشغل بال القطاع العام انشغالا متزايدا .

٣١ - وان ثمة شكلا شائعا للتنظيم الذى يضطلع به القطاع العام هو ذلك الشكل المتعلق بمدى توفر العملات الأجنبية وسعر صرفها . فالحكومات في معظم البلدان النامية تقوم هي مباشرة من حين الى آخر بتوزيع العملات الأجنبية على مختلف المستفيدين بدلا من تركها توزع بفعل آلية الأسعار . لقد استخدمت الأسعار كآلية تكميلية عن طريق وضع أسعار صرف متعددة في كثير من البلدان . وان تعقيد هذه الأنظمة ، وخشية الفساد في القطاع العام ، اذا سمح للقطاع الخاص بأن يتحايل على الأنظمة ، أدى في الآونة الأخيرة الى زيادة الاعتماد على آلية الأسعار في عدة بلدان .

٣٢ - ينظم القطاع العام أيضا طريقة عمل الأسواق في القطاعات الأخرى للعمل على كبح السلطة الاحتكارية . فالمؤسسات القائمة والقوية قد منعت من التوسع في جهات معينة من النشاط كيلا تستطيع زيادة حصتها من السوق زيادة أكبر . كما أن الظروف جعلت أكثر مواتاة بالنسبة للمشاريع الصغيرة النطاق أو المشاريع الجديدة الداخلة في السوق .

حاء - المؤسسات الأجنبية

٣٣ - تختلف العلاقات بين القطاع العام والمؤسسات الأجنبية من بلد لآخر في البلدان النامية اختلافا كبيرا . فمن ناحية ، تأتى المؤسسات الأجنبية بالتكنولوجيا ، بما في ذلك الخبرة الادارية ، ورأس المال ، وفتح أسواق التصدير . ومن ناحية أخرى ، تضعف من سيطرة القطاع العام على الاقتصاد لأن عملها وقراراتها تتحكم فيها احتياجات التخطيط الشامل في مكاتبها الرئيسية . وان اقامة المشاريع المشتركة التي تتعاون فيها المؤسسات المحلية والأجنبية للاضطلاع بالأنشطة الاقتصادية قد كانت طريقة جديدة وسريعة التطور وضعت للوفاء باحتياجات البلدان النامية . وفي حالات أخرى ، وضع القطاع العام حدا لتغلغل المؤسسات الأجنبية في الاقتصاد المحلي وشجع المؤسسات المحلية القادرة على المنافسة .

طاء - المؤسسات التعاونية

٣٤ - تعمل المؤسسات التعاونية في اطار علاقات متنوعة مع القطاع العام . ففي معظم البلدان يشجع القطاع العام ويعزز تكوين المؤسسات التعاونية . وفي كثير من الاحيان ، تكون المؤسسات التعاونية أدوات مباشرة للسياسة الحكومية في توزيع السلع الاستهلاكية الأساسية ، ولتقديم الائتمانات ، وغيرها من المدخلات الى الزراعة والعمل كوكالات لتسويق المخرجات الى أعضائها . والقطاع التعاوني له جاذبية خاصة بالنسبة الى الحكومات التي تسعى الى زيادة المشاركة الشعبية في عملية التنمية .

Digitized by UNOG Library

رابعا - المؤسسات العامة بوصفها ادوات رئيسية في يد القطاع العام

الف - الدور الكبير والمتزايد للمؤسسات العامة

١ - انتشار المؤسسات العامة

٣٥ - ان المؤسسات العامة ، بوصفها ادوات في يد السياسة العامة ، هي الآن عالمية تقريبا . وبغض النظر عن استخدامها الشائع في البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا ، فانها تستخدم استخداما كبيرا بوصفها ادوات في يد السياسة العامة في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي . وفي البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي ، سواء في افريقيا او غربي آسيا او امريكا اللاتينية او آسيا او مناطق المحيط الهادئ كان الاتجاه الطويل الاجل هو زيادة شيوع استخدام المؤسسات العامة كأدوات في يد القطاع العام .

٣٦ - تستخدم المؤسسات العامة استخداما واسع النطاق على كل المستويات الحكومية سواء كانت فيدرالية (او مركزية) اوعلى مستوى الولاية ، او بلدية . وان وجود المؤسسات العامة وسط القطاعات الرئيسية للاقتصاد ظاهرة عالمية تقريبا . ففي البلدان النامية ، ربما تكون المؤسسات العامة اكثر شيوعا في مجال المرافق (الكهرباء والماء ، والاتصالات) ، والنقل (البرى ، والبحرى ، والجوى) والصناعات التحويلية . والمؤسسات العامة ، في مجال استخراج المعادن من المناجم ، هامة بصفة خاصة في بلدان متنوعة مثل البرازيل وزامبيا والعراق وغيانا والهند . والمؤسسات العامة ، في مجال صناعة البناء ، ذات اهمية كبيرة في عدة بلدان تضطلع ببرامج كبيرة للرى وتسوية الاراضي ، مثل سرى لانكا وماليزيا . وتسيطر المؤسسات العامة على الصناعات التحويلية في الاردن ، والجمهورية العربية السورية والعراق والمغرب . وتلعب المؤسسات العامة ، في مجال المصارف ، دورا هاما ، واحيانا مسيطرا ، في اوغندا ، وباكستان ، والمكسيك ، والهند وبلدان اخرى كثيرة . وتمتلك المؤسسات العامة معظم فروع صناعة التأمين وتديرها في عدة بلدان ، بما في ذلك سرى لانكا والهند . وتدير المؤسسات العامة ، في مجال صناعة السياحة ، الفنادق والرحلات كما هو الحال في تايلند وجامايكا ، وتسيطر المنظمات التجارية الوطنية على التصدير والاستيراد التجارى في كثير من البلدان . والمؤسسات العامة ، في مجال التجارة الداخلية ، أداة هامة في يد السياسة الحكومية في عدة بلدان ، رغم ان ذلك على نطاق اقل بكثير مما هو بالنسبة للتجارة الدولية . غير ان المؤسسات العامة في مجال الزراعة ، التي تستخدم معظم اليد العاملة وتساهم بأكبر نسبة في الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة لأى قطاع واحد ، لها وجود اقل وضوحا مما هو بالنسبة لمعظم القطاعات الاخرى . اما بعض الخدمات المساعدة ، مثل امدادات السماد او البذور او الجرارات

Digitized by UNOG Library

او تسويق الغلال فانها منظمة في اطار المؤسسات العامة . والمؤسسات العامة مثل مجالس التسويق في غربي افريقيا ، او شركة الاسمدة في الهند ، او مجلس بادى للتسويق في سري لانكا ، استخدمت كأدوات فعالة في يد سياسة القطاع العام .

٢ - النمو السريع للمؤسسات العامة

٣٧ - يمكن ملاحظة انتشار المؤسسات العامة ايضا من نموها في معظم البلدان النامية . ففي غربي آسيا ، في البحرين والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ، كان هناك ٦٥ مؤسسة عامة في عام ١٩٧٥ ، بينما لم يكن هناك مؤسسة واحدة في عام ١٩٦٠ ، ومنذ ان تم التأميم الواسع النطاق للمؤسسات الخاصة في عام ١٩٦٤ في العراق ، ظهرت مؤسسات عامة جديدة كثيرة لاغراض متنوعة . ومنذ عام ١٩٧٦ لم تظهر في اليمن الديمقراطية اى مؤسسات جديدة واسعة النطاق يمتلكها القطاع الخاص . وفي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، كان هناك نمو ملحوظ في عدد المؤسسات العامة : فلقد زاد العدد في الهند من ٥ في عام ١٩٥١ الى ١٥٣ في عام ١٩٧٨ ، وفي ماليزيا من ١٠ في عام ١٩٥١ الى ٧٠١ في عام ١٩٧٩ ؛ وفي اندونيسيا من ١٠٣ في عام ١٩٦٠ الى ١٦٨ في عام ١٩٧٩ وفي امريكا اللاتينية كان هناك نمو سريع للمؤسسات العامة في ترينيداد وتوباغو ، وجامايكا ، وغيانا ، والمكسيك في السبعينات . وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، انشئت مؤسسات عامة بسرعة في الجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وغانا . ومثال على اقتصاد ،المؤسسات العامة فيه هامة ، يمكن ذكر هذه الارقام بالنسبة للمكسيك في عام ١٩٧٥ : كانت القيمة المضافة في المؤسسات العامة ١١ في المائة بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي ؛ ودفعت المؤسسات العامة ١٣ في المائة من كل الايرادات الآتية من الضرائب ؛ وصدّرت المؤسسات العامة ٣٧ في المائة من كل الصادرات من السلع واستوردت ٣٠ في المائة من كل الاستيرادات المتعلقة بالسلع الاساسية ؛ وجاء من المؤسسات العامة اكثر من ٥٠ في المائة من كل استثمارات القطاع العام (٢).

٣ - المؤسسات العامة بوصفها ادوات للسياسة

٣٨ - تستخدم المشاريع العامة ، بوصفها اداة في يد القطاع العام ، في مجالات سياسية متنوعة جدا . وهناك سياسة ذات عهد طويل تعتمدها كثير من الحكومات في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وهي ملكية الاحتكارات " الطبيعية " مثل الكهرباء ، وخدمات الهاتف ، وغيرها من شبكات الاتصالات والسكك الحديدية . وفي قطاع سياسي آخر ، استخدمت المؤسسات العامة كأداة فعالة في انتاج السلع الاساسية ذات القيمة الاستراتيجية للدفاع عن البلد وللنمو الاقتصادى الذاتي . وفي بعض الحالات ، تم الوفاء بهذه الاحتياجات عن طريق

Digitized by UNOG Library

مجموعة واحدة من السلع . كما استخدمت المؤسسات العامة للسيطرة على قطاعات حساسة من الاقتصاد وحجبها عن الملكية الاجنبية ـ بيرتامينا في اندونيسيا وبيتروباس في البرازيل وعدة مؤسسات في اطار الميثاق الوطني في الجزائر في عام ١٩٧٦ .

٣٩ ـ واستخدمت المؤسسات العامة ايضا لتخفيض تركيز القوة الاقتصادية الموجودة في القطاع الخاص . فالاحتياطي المؤلف من ١٠ صناعات اساسية في اطار الاصلاح الاقتصادى في عام ١٩٧٢ في باكستان كان يهدف جزئيا الى الخفض من تركيز القوة الاقتصادية في مجال الصناعات التحويلية والتمويل في يد عدد قليل من اصحاب المشاريع . واستخدمت مشاريع عامة اضافية للسيطرة على " مقاليد الاقتصاد " . وتستطيع الملكية العامة وما يلازمها من القدرة على التحكم في اتجاه العمليات في مؤسسات مختارة ان توفر للحكومة قوة كانت ستفتقر اليها عندما تحاول تنظيم وتوجيه المؤسسات نفسها في القطاع الخاص . وامثلة على هذه الحالات هي المصارف وصناعات مثل الفولاذ والاسمنت ،والكهرباء التي يمكن ان تنتج مدخلات مشتركة لمعظم الانشطة الاقتصادية .

٤٠ ـ وقد استخدمت المؤسسات العامة ايضا بوصفها ادوات للسياسة الحكومية لاقامة انماط من التنمية تستهدف تحقيق المساواة الانمائية ومن اجل استقرار اسعار سلع مختارة . ولعل افضل الامثلة المعروفة لهذه الاخيرة هي هيئات التسويق لمختلف السلع في تجارة التصدير في العديد من البلدان الافريقية . وتستخدم المؤسسات التجارية المملوكة للدولة في العديد من البلدان كأدوات سياسية في مجال التجارة الدولية وكذلك في ادارة احتياطيات القطع الاجنبي . كما ان البحوث وتطوير التكنولوجيا والمنتجات هي مجال ايضا للمؤسسات العامة .

٤١ ـ ولعبت المؤسسات العامة دورا رائدا بوصفها ادوات لتنفيذ سياسات التمويل العادل للمؤسسات في القطاع الخاص . فعلى سبيل المثال ساهمت مؤسسة التنمية الصناعية الباكستانية التي انشئت في ١٩٥٠ في نمو المؤسسات في القطاع الخاص بالمساهمة برأس المال المبدئي .

٤٢ ـ وفي مجال النهوض بالعمالة والحفاظ عليها لعبت المؤسسات العامة دورا هاما في العديد من البلدان النامية . وقد انشئت المؤسسات العامة في حالات عديدة لمواصلة الانشطة في مؤسسات القطاع الخاص التي هي على حافة الانهيار او التي تخطط لاعفاء عمالها من الخدمة .

٤٣ ـ وهذه المحاولة لتعداد الاغراض المتنوعة التي استخدمت فيها المؤسسات من جانب الحكومة وان تكن غير جامعة ، تلقي الضوء على اهميتها كأداة لسياسة القطاع العام . والمعلومات المقارنة المنظمة فيما يتعلق بأهمية المؤسسات العامة في هذه الاستخدامات المختلفة بين البلدان نادرة ولكن هناك انطباعا واضحا بأنه في معظم البلدان النامية وفي سياسات غاية في التنوع تمتد من التصنيع الى التمويل ومن انشاء فرص للعمل الى تنظيم التجارة الخارجية تعد المؤسسات العامة اداة هامة من ادوات القطاع العام .

Digitized by UNOG Library

باء - طرق زيادة فعالية المؤسسات العامة

٤٤ - تعد زيادة فعالية المؤسسات العامة ، في هذه الظروف ، مسألة ذات اهمية كبرى في تحقيق اهداف السياسة الحكومية . وداخل الاطار الواسع للاوضاع والسياسات الاقتصادية والاجتماعية ، سعت الحكومات الى ان تجعل من المؤسسات العامة ادوات اكثر فعالية . ويمكن النظر الى المشاكل المتصلة بالمستويات الدنيا من الفعالية على انها مشاكل خارجية ومشاكل داخلية للمؤسسات . اما المشاكل الخارجية فتنشأ من تنازع الاهداف الموضوعة للمؤسسات العامة وتعدد السلطات التي توجهها وتشرف عليها . وتنشأ المشاكل الداخلية عن استجابة المؤسسات العامة لمؤشرات السوق في الاقتصاديات المختلطة وفي طبيعة تقنيات الادارة والمعلومات الادارية وندرة الموظفين الاداريين المهرة . وقد تسجلت تحسينات في كل هذه الجبهات في معظم البلدان النامية ، وما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله .

١ - الاهداف المتعارضة

٤٥ - العديد من الاهداف التي تستخدم الحكومات المؤسسات العامة من اجل بلوغها تغطي جزءا كبيرا من مجموعة الانشطة الحكومية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفي مناسبات عديدة كان يطلب من المؤسسات العامة متابعة العديد من هذه الاهداف في وقت واحد . وكانت بعض الاهداف متعارضة . والتعارض الشائع هو ذلك القائم بين الحاجة الى تحقيق ارباح وبين الحاجة ايضا الى خدمة اهداف اخرى اقتصادية واجتماعية . ومن المتوقع بصفة عامة ان تسعى المصارف المملوكة ملكية عامة الى تحقيق ارباح ، ومع ذلك قد تطلب منها الحكومة تقديم تسهيلات ائتمانية في المناطق الريفية حتى مع الخسارة . ويمكن الا تحقق في مرافق سيارات النقل العام التي تربط بين مستوطنات ذات كثافة سكانية ضعيفة قد لا تغطي تكاليفها ولكنها مع ذلك تستبقي لاسباب اجتماعية وسياسية . ومثال آخر ، هو الحد الاقصى لاسعار شراء الحبوب الغذائية بواسطة المؤسسة العامة قد يجعل منخفضا للغاية بحيث لا يوفر الحوافز للمنتجين لان الاسعار المنخفضة احد المقومات الضرورية للسياسات التي تهدف الحفاظ على انخفاض تكاليف المعيشة وخفض العجز المالي للحكومة . وقد يتعارض استحداث التكنولوجيا المتقدمة والأخذ بها ، ولو في المدى القصير على الأقل مع السياسات الرامية الى زيادة فرص العمالة .

٤٦ - وقد كان احد الآثار المترتبة على هذه الاهداف المتعارضة هو اساءة قياس فعالية المؤسسات العامة او عدم القدرة على تقييمها . ويعد عائد رأس المال معيارا عاما وعادلا وسهل الفهم لنجاح مؤسسة عامة ، بشرط ان يكون هذا ما اراد القطاع العام تحقيقه ؛ ولكن ، كما هو موضح ، قد لا تكون هذه هي الحال . فبعض المؤسسات العامة قد تتشابه مع الادارات الحكومية من حيث انه لا يتوقع منها تحقيق ربح . وبعضها قد يتشابه مع المؤسسات الخاصة من حيث ان الربح هو الاعتبار الاسمى . وبين هذه وتلك هناك مركبات من هذه الاهداف بنسب

Digitized by UNOG Library

مختلفة . وبدون حل هذه التعارضات او على الاقل وضع نظام للاولوية فيما بينها فلن يكون للمؤسسات العامة اهداف واضحة .

٤٧ - ولم يكن حل هذه التعارضات سهلا سواء من حيث المبدأ او في الممارسة . فطبيعة هذه التعقيدات منتشرة بما فيه الكفاية في بعض الدوائر بحيث تجعلها تقترح الاخذ بتقنيات تقييم واستعراض المشاريع من اجل تقييم اداء المؤسسات العامة (٣) . وكما اوضحت الخبرة في العمل في تقييم المشاريع ، فليس من المحتمل ان يؤدى تطبيق هذه التقنيات الى نتائج واضحة لا لبس فيها يمكن ان تستخدم بدون تمييز . ومن ناحية اخرى فان من المحتمل ان تكون لهذه الاجابات اذا ما استعملت بحذر ومهارة ، الافضلية على المعايير الفردية للربح والخسارة في تقييم فعالية المؤسسات العامة .

٢ - التوجيه والرقابة والاشراف

٤٨ - ان المؤسسات العامة في البلدان النامية هي موضع رقابة وتوجيه متنوعين من الوكالات الحكومية الاخرى . وعلى العكس ،فان مؤسسة القطاع الخاص تكون متماسكة بسبب حاجتها الى تحقيق ربح . ويمكن قياس أى اتجاه للتغيير بهذه الحاجة حتى تظهر مجموعة متماسكة ومتناغمة من اجراءات الرقابة والاشراف . اما مفهوم الغرض العام الذى تخدمه المؤسسات العامة مفهوم غير متبلور ولا يمكن التعبير عنه وهو متغير . ويمكن لوزارة التجارة او اللوازم الغذائية ان تقرر السعر لسلعة تنتجها مؤسسة عامة ، اذا كان هدف الوزارة هو ان تظل الاسعار منخفضة . ويمكن لوزارة العمل ان تحدد الاجور اذا كان هدفها هو الحفاظ على اجور وظروف عمل مرضية. ويمكن لوزارة الشؤون الاقتصادية ان تطلب منتجات محلية حتى لو كانت اكثر تكلفة من البدائل المستوردة. ويمكن ان تسعى وزارة المالية الى تحقيق فائض من عمليات المؤسسة ، وقد لا يكون هناك اى سبل للتوفيق بين هذه الاولويات المتعارضة . وقد نتج عن العدد الكبير من الوكالات التي تمارس مثل هذه الوظائف وعن المنازعات فيما بينها تأخيرات مكلفة وعدم كفاية في المؤسسات العامة .

٤٩ - وهناك عدة ترتيبات مؤسسية في البلدان النامية اعتادت على توفير الرقابة والاشراف وفي العديد من البلدان النامية في جنوب آسيا (باكستان وسرى لانكا والهند) توضع المؤسسات العامة تحت رقابة واشراف وزير يعهد اليه بهذه المؤسسات . وهناك ، بالاضافة لذلك ، مكتب مركزى بوزارة المالية لجمع وتحليل المعلومات وأداء الوظائف الاخرى . وفي حالة سرى لانكا والهند هناك مكتب يؤدى عمل اللجنة الدائمة للمجلس التشريعي على أسس مشابهة الى حد ما للأسس التي تقوم عليها لجنة الحسابات العامة . ويمكن نقل جهاز الاشراف من وزارة ويعهد به الى شركة قابضة ، مثلما هو الحال في زامبيا وسنغافورة . وبعض الشركات القابضة مثل برتامينا في اندونيسيا يمكنها ان تعمل بحرية اكبر حتى من حرية المجلس التشريعي عندما تنتج موارد من التعدين او النفط . واخيرا هناك الرقابة والاشراف المتوفران عن طريق تقديم التقارير وحسابات المؤسسات التي يقدمها مراجع عام الحسابات الى المجلس التشريعي .

../..

Digitized by UNOG Library

٥٠ - وفي عديد من البلدان النامية كانت ومازالت هناك محاولات للاحتفاظ بتمييز صحيح بين وضع السياسات ، والرقابة ، والاشراف ، من ناحية ، وادارة المؤسسات العامة من الناحية الاخرى . وبينما تعتبر الوظائف الاولى داخلة كلية في نطاق اختصاص الوكالات المركزية للجهاز الحكومي ، فقد رئي ان الوظائف الاخيرة يتم اداؤها على افضل وجه ، الا في الظروف الاستثنائية ، دون تدخل من الوكالات المركزية . وما فتئ الاستقلال الذاتي في الادارة هو السبب الجوهري الكامن وراء خلق المؤسسات العامة بوصفها مؤسسات متميزة عن الوكالات الحكومية الاخرى . وقد كانت ومازالت هناك محاولات للتدليل على ان التدخل لغرض خاص من شأنه أن يدخل بطريقة غير حكيمة اجراءات مكانها الصحيح هو الادارات والوزارات الحكومية .

٣ - الادارة الفعالة

٥١ - لقد كانت المؤسسات العامة مركزا لكثير من الاهتمام بسبب الحاجة الى رفع كفاءتها الداخلية . ولما كانت معظم البلدان النامية هي اقتصادات مختلطة ، فان احدى مجموعات التدابير المتخذة للوفاء بهذه الاغراض قد تمثلت في ان المؤسسات العامة يجب ان تتبع اشارات السوق بدرجة أدق وأن تكون خاضعة لحكم السوق . وبناء على ذلك ، مابرحت المؤسسات العامة في عدة بلدان تلجأ الى الاقتراض من السوق بدلا من الاعتماد على وزارة المالية في الحصول على رأس المال العامل . وفي عديد من الحالات رفعت اسعار خدمات المرافق التي يملكها القطاع العام الى نفس المستوى المطبق بالنسبة للزبائن المماثلين في القطاع الخاص وألغي الاعفاء من الضرائب .

٥٢ - ورفعت الكفاءة في المؤسسات العامة ايضا باتباع تقنيات جديدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار وفي الادارة . وان الاخذ بأسلوب تحليل المشاريع على نطاق أوسع بغرض المعاونة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالميزنة ، مقرونا بالتخطيط المنتظم ، قد ساعد المؤسسات العامة على العمل باقتصاد وكفاءة . وكذلك كان انتاج المعلومات المتعلقة بالقرارات الادارية المحسنة ابتكارا نافعا آخر . وفي المؤسسات التي تتميز بحجوم كبيرة من المعاملات ودوران سريع لرأس المال مثل المصارف وشركات الكهرباء والهاتف ، ساعد استعمال الحاسبات الالكترونية على خدمة الزبائن وادارة الاصول النقدية بشكل اكثر فعالية .

٥٣ - ويعد توفير موظفي الادارة مشكلة قائمة منذ زمن بعيد في المؤسسات العامة في معظم البلدان . وهناك حل طويل الاجل هو تدريب الموظفين واتباع السياسات الرامية الى الاحتفاظ بخدمات الاشخاص الذين يملكون مهارات وخبرة وافية في الادارة . وكان أحد الحلول السريعة القصيرة الاجل هو الحصول على افرقة ادارة بعقود من القطاع الخاص ، وغالبا مع مصادر اجنبية . وكان أحد الحلول البديلة هو انشاء مشاريع مشتركة يشترك فيها القطاع الخاص بحيث يقوم هو بعملية الادارة .

Digitized by UNOG Library

خامسا - تعزيز القطاع العام

٥٤ - للقطاع العام تأثير واسع على تنمية اقتصادات جميع البلدان النامية ، كما هو موضح في الفروع السابقة من هذا التقرير . والقطاع العام ينتج السلع والخدمات وينقلها ويشتريها ويبيعها ويستهلك بعضها . وهو مصدر هام للتمويل ويقترض من الجمهور . وبالاضافة الى ذلك ، يخطط القطاع العام عمل الاقتصاد وتنميته وينظمهما ويشرف عليهما ، وهو احد الوكلاء الرئيسيين بالنسبة للصفقات مع بقية العالم. وهو ايضا عامل هام في ابتكار التكنولوجيا وانتشارها . وبهذه الطرق وطرق اخرى متنوعة يساهم القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية .

ألف - الاصلاح الاداري

٥٥ - يمكن للقطاع العام اذا كان على درجة عالية من الكفاءة والفعالية ان يحدث تحسينا كبيرا في هذه الجهود . وبصفة عامة جدا ، ينشدان التحسين في وضع السياسات وتنفيذها وأثرها على الجمهور . وسوف يُظهر تحليل السياسات علاقات أهملت كثيرا مثل الصلات بالسياسات الاخرى وعدد المؤسسات التي يلزم تعاونها لتلافي التنازع والتبذير . وان الفحص الدقيق لتنفيذ السياسات ، وهو ما جرت العادة على ايلائه معظم الاهتمام ، يساعد في رفع الكفاءة في استعمال الموارد ويزيد احتمال تحقيق اهداف السياسات . وبالرغم من ان جهودا أقل بكثير قد بذلت فيما يختص بتقصي اثر السياسات والبرامج على الجمهور ، فقد كان للتحليلات التي اجريت تأثير في السياسات التالية لها في عدة بلدان نامية . وأحد الامثلة البارزة لهذه الدراسات هو اثر "الثورة الخضراء" في البلدان النامية في آسيا . وان الآثار المختلفة لهذه السياسات وما يماثلها على فئات من الجمهور التي تتصف باختلافات في الدخل والتعليم والثروة قد ادت الى وضع سياسات وبرامج تستهدف منفعة هذه المجموعات المستهدفة .

٥٦ - وتعتمد قوة القطاع العام في وضع السياسات وتنفيذها وتقييمها على الجهاز الحكومي بدرجة كبيرة . وقد بذلت جهود متواصلة في البلدان النامية لرفع كفاءة الادارة العامة على الرغم من انه ، نظرا للمشكلة ، مازال هناك الكثير مما يتعين عمله . وفي معظم البلدان النامية تجرى دراسات دورية لهيكل الادارة العامة وعمل النظم الفرعية . ووجه بعض الاهتمام للادارة المالية وادارة شؤون الموظفين لتحديد النظم التي يحتمل ان تعمل بأكبر درجة من الفعالية في كل من البلدان النامية . وقد امتد نطاق الجهاز الحكومي نتيجة للنمو السريع للادارة التنظيمية والمؤسسات العامة . وقد تعين ايضا على الادارة العامة ان تواجه مشاكل معقدة وجديدة مثل تحقيق فرص افضل لتوصيل الخدمات الى المحرومين واستعمال التكنولوجيا الجديدة . وبناء على ذلك ، اتخذ اصلاح الادارة معنى وشكلا جديدين في البلدان النامية.

Digitized by UNOG Library

باء - تدريب الموظفين

٥٧ - ان اية تقوية يعتد بها للقطاع العام بهذا الاسلوب تتطلب موارد وجهودا كبيرة لتدريب الموظفين . والحاجة الى التدريب كبيرة جدا في اقل البلدان نموا . وفي بلدان اخرى كاندونيسيا ونيجيريا ، ازداد عدد مستخدمي القطاع العام بسرعة خلال السنوات القليلة الماضية . وفي جميع البلدان النامية تقريبا ، هناك مهام القطاع العام الجديدة والموسعة التي يحتاج فيها الموظفون الى تدريب جديد . ومما يزيد من تعقيد الحالة النمو السريع في اساليب ومعدات تجهيز المعلومات من اجل الادارة ، وهي ما يحتاج العاملون الى مزيد من التدريب عليها .

جيم - الادارة المالية

٥٨ - ربما ستكون الادارة والميزنة والمحاسبة ومراجعة الحسابات هي الاكثر انتاجية من بين مختلف المهارات والاساليب التي يحتاج العاملون في القطاع العام الى اتقانها . فمهام الادارة في المشاريع ذات النطاق الواسع وفي المؤسسات العامة مافتئت تحتاج الى اساليب متقدمة في الميزنة لوضع الاستخدام الفعال للموارد موضع التنفيذ . ولصياغة وتنفيذ وتقييم الميزانيات القائمة على هذه الاساليب الجديدة ، من الضروري كذلك استبقاء وظيفتي المحاسبة ومراجعة الحسابات لتوليد المعلومات اللازمة لهذه الاغراض. ولذلك فان اساليب الميزنة البرنامجية وميزنة الاداء ، ومحاسبة التكاليف ومراجعة حسابات الاداء ينبغي ان تعتمد معا في برنامج واحد للادارة المالية . وبما ان هناك تفاوتا واسعا بين البلدان النامية في توافر الموظفين المهرة ، فان حاجات التدريب ستكون هي ذاتها متنوعة . فقد تكون مهارتا مسك الدفاتر والمراجعة التنظيمية للحسابات المطلب الرئيسي في بعض هذه البلدان . أما في البلدان التي توجد فيها كميات وفيرة من هذه المهارات ، فسيكون بالامكان الاضطلاع بتدريب الموظفين على اساليب اكثر تعقيدا .

٥٩ - وفي تدريب الموظفين في مجال الادارة المالية ، يلزم ان تؤدي الجامعات وكليات تدريب الموظفين والمؤسسات المماثلة دورا رئيسيا . فتركيز المرافق التعليمية في هذه المؤسسات يجعل للاستخدام الاكثر انتاجية للمعلمين ممكنا ، بعكس الحالة التي يضطر فيها المدربون الى تقسيم وقتهم بين التدريب والانشطة الاخرى . وسيستطيع المدربون كذلك ان يستحدثوا مواد تعليمية تناسب السمات الخاصة بكل قطر بدلا من استنساخها من بيئات اخرى . ويستطيع هؤلاء المحترفون في المؤسسات التعليمية ان يكونوا ايضا بمثابة مجمع للخبرة يستعان به لمساعدة جهاز الحكومة النظامي في دراسة المشاكل واقتراح العلاجات .

Digitized by UNOG Library

سادسا - خبرة البلدان النامية

٦٠ - وهناك نوع مفيد من الأنشطة على الصعيد الدولي هو تبادل الخبرة والمعلومات فيما بين البلدان النامية بشأن دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمشاكل التي تواجه في ذلك. ومما يزيد في ضرورة هذا التبادل ان الدروس المأخوذة من التاريخ التي تنطبق انطباقا مباشرا قليلة ، لأن مدى وطبيعة مشاركة القطاع العام الحاليين لم يعهدا من قبل. وللسبب نفسه ، لابد من التأكيد على ان الخبرة ذاتها التي تتحصل لدى كل بلد نام ينبغي تحليلها وفهمها جيدا لكي تكون هذه الخبرة مفيدة للبلدان النامية الأخرى . وان المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية ، والتي يمكن ان تصبح موضوع تبادل مثمر بينها ، تتضمن تلك المسائل التي تتعلق بالهياكل المؤسسية والعلاقات بين مختلف المؤسسات في مجال الادارة العامة وبالمشاريع العامة والطريقة التي يعالج جهاز الحكومة بها المهام التي تنشأ من المفاهيم الجديدة في مجال التنمية والتدريب .

الف - اشكال تدخل القطاع العام

٦١ - كما يظهر أعلاه ، هناك طرق عديدة يتدخل بها القطاع العام في البلدان النامية من أجل تعزيز التنمية . فهناك التدخل المباشر في الأنشطة المنتجة ، كما يتمثل في نمو المشاريع العامة في هذه القطاعات . وهناك اساليب للتنظيم الاقتصادي ذات درجات متفاوتة من الشدة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية . وشكل آخر من اشكال تدخل القطاع العام هو استخدام مؤشرات السوق لتقديم حوافز انتقائية . واختيار التدخل يتم استنادا الى عدد كبير من العوامل : القوة المؤسسية للقطاع العام ، وقدرة الموظفين على تحمل أعباء أكثر مشقة ، وتوافر آليات مؤسسية بديلة كقطاع خاص متقدم النمو بصورة جيدة ، والموقف العقائدي للحكومة القائمة . ومع كل شكل من اشكال التدخل ظهرت مشاكل معينة ذات أجوبة وحلول متفاوتة. وان وجود تفهّم أفضل للأساس المنطقي لاختيار شكل معيّن وللنجاحات والمشاكل التي تنجم عن ذلك سيكون ذا قيمة كبيرة لأولئك المهتمين بدور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية .

باء - تقييم المشاريع العامة

٦٢ - وكانت احدى النتائج البارزة لتوسع دور القطاع العام النمو السريع للمشاريع العامة . وهناك أنماط عدة من العلاقات بين المشاريع العامة والمؤسسات الرئيسية الأخرى في القطاع العام مازالت تشكّل مسائل تدعو للقلق لأن كفاءة هذه المشاريع قد تعتمد جزئيا على هذه الترتيبات المؤسسية . وبما أن المشاريع العامة هي احدى المكوّنات المتنامية بسرعة والهامة في جهاز الحكومة. فان تحسين كفاءتها ذو أهمية للقطاع العام. وهذه المهمة معقّدة ومربكة لأنه لم يتم بعد استحداث تدابير فعّالة لتقييم الأداء في المشاريع العامة. ويمكن ان تكون خبرة المشاريع العامة فيما يتصل بهذه الجوانب ذات قيمة كبيرة للبلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

جيم ـ اللامركزيـــة

٦٣ ـ تشكّل اللامركزية تحديا رئيسيا أمام القطاع العام . فمن أهداف اضفاء اللامركزيـــة علـى جهاز الحكومة تقريب الادارة من الجمهور . واللامركزية كذلك قد تجعل خدمات القطاع العام فـي المتناول بصورة أفضل . وكذلك هناك رأى منذ أمد بعيد يقول ان اللامركزية تؤدى الى تبسيـــط العمليات وتزيد من الكفاءة . وقد حصلت البلدان النامية على خبرة كبيرة في جهودهـا لاضفـــاء اللامركزية على الادارة العامة . ولابد من مزيد من الدراسة لقضيتين بالذات : الأولى ، الظـروف والاحتياجات التي تستدعي اضفاء اللامركزية وتجعل النجاح ممكنا ؛ والثانية ، طبيعة الوظائـــف التي تُضفى عليها اللامركزية والتعديلات والتغييرات اللازمة في المؤسسات ، والاحتياجات المتعلقة بالنظم والموظفين والتغييرات في التدابير المالية التي يستدعيها اضفاء اللامركزية .

دال ـ المنهاج والمادة التعليمية

٦٤ ـ لقد كان التدريب للوفاء بالاحتياجات المتزايدة والمتغيرة للتنمية شاغلا رئيسيا فـي الادارة العامة . فهو ، من وجهة نظر ، مسألة تدريب اشخاص أكثر في فترة قصيرة ، كما فـــي تلـــك البلدان التي توسع فيها القطاع العام بسرعة . ومع ذلك ، فالناحية الأهمّ هي وجود مسائـــل أساسية تتصل بالمناهج والمادة المستخدمة في المؤسسات التعليمية في البلدان الناميـة . وقـــد تم اقتباس الكثير منها من البلدان المتقدمة النمو ، ولكن بذلت بعض المحاولات لاستحداث مناهج ومواد تعليمية جديدة .

هاء ـ أنشطة منظومة الأمم المتحدة

٦٥ ـ تعهدت المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة بتسهيل تبادل الخبرة والمعلومـــات عن دور القطاع العام في البلدان النامية . وقد عقدت ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، بالتعاون مع حكومة باكستان ، ندوة دولية عن الأداء الاقتصادى للمؤسسات العامة ، في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ ، في اسلام أباد . وكانت هذه الندوة في هيئة مشروع ريـــادى ، وركزت بشدة على تجارب البلد المضيف . كما عقدت الادارة حلقة تدريبية عن تصميم المناهـــج للتنمية الادارية في أروشا ، بجمهورية تنزانيا المتحدة ، في تموز/يوليه ١٩٨١ (٤) . وستعقـــد في أيار/مايو ١٩٨٣ حلقة دراسية اقليمية في بانكوك الادارة التنظيمية لأغراض التنمية . وعقـــدت منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية اجتماعا لفريق خبراء معني بدور القطاع العام الصناعي ووظيفته المتغيرين في التنمية ، وذلك في فيينا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١ (٥) . وألقت المـــداولات كثيرا من الضوء على مجموعة واسعة من القضايا المتصلة بدور القطاع العام بوصفه من أدوات السياسة العامة . وعقد المركز الدولي للمؤسسات العامة في البلدان النامية اجتماعا لفريق خـبراء معـــني بمفهوم المؤسسات العامة وتعريفها وتصنيفها وذلك في طنجة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ نوقشت

Digitized by UNOG Library

فيه هذه القضايا الأوسع المتعلقة بالمؤسسات العامة . كما نشرت أمانة الأمم المتحدة عدة دراسات فردية ترمي الى نشر المعلومات والخبرة فيما بين البلدان النامية عن دور القطاع العام .

٦٦- وكان التركيز الرئيسي في هذه الحلقات الدراسية والمنشورات على قطاع المؤسسات العامة وذلك أساسا بسبب أهمية مثل هذه المؤسسات بالنسبة للجمهور وخطورة المشاكل المتعلقة بها . بيد أن هناك اعتبارات أوسع ذكرت في قرار الجمعية العامة ٣٤/١٣٧ ، اكتسبت البلدان النامية خبرة قيّمة فيها . وطبقا لذلك قد يكون من المفيد للغاية لو أتيحت الفرص لتبادل هذه الخبرة في حلقات دراسية دولية يمكن بعد ذلك نشر نتائجها على جمهور أوسع .

سابعا - النتائج

٦٧- يلعب القطاع العام دورا بارزا في تنمية البلدان النامية . فهو يعبئ ، إما في شكل عائد حكومي أو قروض حكومية ، نسبة كبيرة من اجمالي الموارد الاقتصادية للبلد . ولدى تخصيص هذه الموارد لمختلف الاستخدامات يقوم القطاع العام ، الى حد كبير ، بتحديد الاتجاهات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفي الاقتصادات التي تكون فيها المؤسسات المالية الكبرى مملوكة للحكومة ، تحدث تعبئة الموارد في القطاع الخاص نفسه عن طريق المصارف التي هي مؤسسات عامة . وتسهم سياسات القطاع العام النقدية والائتمانية في القرارات المتعلقة بتخصيص هذه الموارد .

٦٨- يوفر حجم القطاع العام وأنواع الأنشطة التي يعمل فيها ، عزما قويا يمكن بواسطته تحريك الاقتصاد نحو الأهداف المنشودة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وان التخطيط ، وارساء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحديد الأسعار الحرجة وتنظيم أنشطة القطاعات الأخرى ، هذه الأعمال تضم مجموعة قوية من ادوات السياسة يسيطر عليها القطاع العام . وفي كثير من أقل البلدان نموا ، يشكل القطاع العام المؤسسة الرئيسية القادرة على إحداث تغيّر هيكلي . بيد أن ندرة الموارد ، وانعدام المرونة المؤسسية ، والقدرة الادارية في الاقتصاد المحلي ، والظروف في بقية العالم من شأنها أن تقيّد لدرجة كبيرة سلطة القطاع العام .

٦٩- وتوفر المؤسسات العامة مصدرا اضافيا من مصادر القوة للقطاع العام . وهي تستخدم على نطاق واسع بوصفها أدوات لسياسة الحكومة وتساعد على إيصال يد الحكومة الى مجالات من السياسة لا يمكن للمؤسسات أو الوكالات الأخرى ان تصل اليها بسهولة . والمؤسسات العامة بسبب طبيعتها المختلطة ، بوصفها وكالات قطاع عام ومؤسسات تجارية على السواء ، تشكّل وسيلة فعّالة للتعاون مع قطاعات الاقتصاد الأخرى . بيد أن هناك مشاكل كثيرة يتعلق بمستوى كفاءتها كأدوات للقطاع العام . وتتراوح هذه المشاكل من الحاجة الى تعريف أوضح وافصاح عن الأهداف وتأسيس وسائل رقابة واشراف منتظمة ومثمرة ، الى وجود ادارة داخلية محسّنة .

٧٠- وهناك تشكيلة غنية من الخبرة المتراكمة المتعلقة بدور القطاع العام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية لم تقدم تقارير منتظمة عنها الى هؤلاء الذين يمكن أن يستفيدا منها

Digitized by UNOG Library

أفضل استفادة . ويمكن لتحليل مثل هذه المعلومات ومناقشتها ونشرها أن يسهم في تحقيق تقدير أفضل لدور القطاع العام في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الحواشي

(١) ت . هـ . غبرين ، " دور الدولة كعامل من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نموا " ، جريدة التخطيط الانمائي ، العدد ٦ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.73.II.A.13) .

(٢) " المؤسسة العامة كأداة للسياسة الاقتصادية في المكسيك (ID/WG.298/5). ورقة أعدّت لاجتماع فريق الخبراء المعني بدور القطاع العام في تصنيع البلدان النامية الذى عقد في فيينا ، ١٤ - ١٨ آب/اغسطس ١٩٧٩ .

(٣) لوروى ب. جونس ، " نحو منهجية لتقييم الأداء للمؤسسات العامة مع اشارة خاصة الى باكستان " . ورقة مقدمة الى الندوة الدولية للأداء الاقتصادى للمؤسسات العامة المعقودة في اسلام أباد ، ١٩٨١ .

(٤) " تصميم المناهج للتنمية الادارية " : تقرير الحلقة التدريبية لفريق الخبراء المعقودة في أروشا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، ٢٠ - ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.82.II.A.18).

(٥) تقرير اجتماع الفريق العامل المعني بدور القطاع العام الصناعي ووظيفته المتغيّرين في التنمية ، المعقود في فيينا ، ٥ - ٩ تشرين الأول/اكتوبر (ID/WD/343/18) .

Digitized by UNOG Library